مكتبة
جامعة الإنسانية
بقدح دارالأمان

بيـع الديـن صـوره وتطبيقـاته المعـاصـرة

بَيْـعُ السَّلَـمِ نَمُـوْذَجاً

إعداد

عبدالله عبدي جامع

A1510852M01

رسالة ماجستير في فقه المعاملات المالية المعاصرة

كلية الشريعة والقانون– جامعة الإنسانية

ولاية قدح دار الأمان – ماليزيا

٢٠١٧م/١٤٣٨هـ

HADIAH

ملخص البحث

تعد مشكلة بيع الديون التي يتعامل بعض البنوك الإسلامية من أهم المشكلات والعقبات للمصارف الإسلامية، وتزايد انتشار بيع الدين فى المؤسسات المالية في حياة الأمة، نظرا للتقدم الاقتصادي، وتعدد المسائل المتعلقة بالدين المعاصر، ويتركز البحث في بيان حقيقة بيع الدين وصوره المعاصرة والحكمة من النهي الشرعي عنه، وخطورة الدين وآثاره على الفرد والمجتمع، وموقف التشريع بيع الدين التي عصرنا، وذكر الباحث المماطلة عن الدين أسبابها، وعقوبة المماطل وأنواع الضرر المترتب على المماطلة، ومدى مشروعية فرض الغرامة المالية والتعويض على المماطل، ثم ذكر الباحث عقد السلم، وإمكانية البنوك الإسلامية تطبيق هذا العقد في مختلف المجالات الاقتصادية والزراعية والتجارية والصناعية، ثم ذكر الباحث بيع السلم الموازي صوره وحكمه والمخاطرة التي تترتب على عقد السلم في ظل احتمالية مماطلة البائع في تسليم السلعة للمشتري، أو منازعته في قدر المسلم فيه أو صفته أو التصرف في دين السلم فيه قبل قبضه، وذكر الباحث آراء المجامع الإسلامية فيما يتعلق بيع الدين وبيع السلم، وقد توصلت إلى نتائج مهمة أبرزها، جواز بيع الدين المستقر على المدين بثمن حال، لقوة أدلتهم، وأن الأصل في البيوع، الإباحة إلا ما دل الدليل على منعه، ولا يجوز بيع الدين على من هو عليه بدين آخر لأنه بيع الكالئ بالكالئ وهو منهي، وأن بيع الدين لغير المدين بثمن حال جائز بشروط معينة تمنع وقوع الربا فى هذه المامله، و إذا امتنع المدين الموسر المماطل من الوفاء، باع الحاكم ماله جبراً بغير إذنه وقسمه بين غرمائه، لأن المماطلة ظلم، إن بيع السلم مما تدعو إليه الحاجة، والحكمة تقتضى إباحة البيع السلم لتعلق حاجة الإنسان لما في يد صاحبه، وأن السلم الحال جائز عند بعض العلماء، يعتبر بيع السلم من أهم الصيغ الشرعية للتمويل والاستثمار الإسلامية يغني عن القرض الربوية، وان تطبيق عقد السلم في التمويل والاستثمار يساهم في التنمية الاقتصاديه في المجتمع، ويصلح بيع السلم للقيام بتمويل عمليات الزراعي والتجاري و الصناعي والمعاملات المصرفية، ويوصى الباحث عمل الآتى منها تطبيق الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المالية العاصرة، ومنع التحايل على إبطال الأحكام الشرعية، وعمل دراسة عن صور بيع الدين الحديثة وبيان موقف الشرع الإسلامي منها.

ABSTRACT

Credit sale handled by some Islamic banking are among the problems and hindrances to Islamic banking, as well as a significant increase in sales in financial institutions in our lives, given the economic progress and diversity of current issues that are closely linked to debt. To solve this problem, the researcher has raised several questions, including what is the position of Islamic law on credit sale conducted by individuals, institutions, and banks today? What about the legitimacy of adopting religious image in Islamic banks? What are the dangers of debt and their impact on individuals and communities? The purpose of this study is to identify and present two important topics: "credit sale" and "forward sale" and to know the laws in details, by analyzing the views of the scholars taken from their books and supported by evidence and arguments from al Quran. Besides that, scientific materials were taken from original sources are also provided to benefit from it. The legal basis for conducting credit sale and forward sales are also analyzed. The researcher has adopted the descriptive methodology and analysis in this study by relying on the old and new sources of reference, apart from the new writings of the scholars. The researcher has summarized the outcome of the findings into following results; among others: there are several ways which are allowed, such as credit sale to the debtor must be at the same price as the terms of acceptance are bound by the conditions of clear terms. There are also banned sales such as sales made with deferred charges and fees incurred are above the debt rates, which adopted the elements of "riba". Credit sale with the price equal to the original price of the debt is allowed. It is allowed because there is no obscurity in the sales. Delayed credit sale at a deferred price is not allowed because there is a provision in the prophet's hadith regarding the prohibition of credit sale with debt. The researcher would like to provide some recommendations, among others, to suggest that some forms of studies regarding contemporary credit sale should be carried out and explained under Islamic law, as well as the impact of debt on individuals and communities and applying sharia law in the contemporary financial system and preventing fraud in sharia law.

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

ملخص البحث ..... د

ABSTRACT ..... هـ

Aproval Page ..... و

الإقرار ..... ز

شكر وتقدير ..... ح

فهرس المحتويات ..... ط

المقدمة ١

الدراسة الأولى ٦

الدراسة الثانية: ٨

الدراسة الثالثة: ١٠

الدراسة الرابعة ١١

الفصل الأول: البيع وأحكامه الفقهية وفيه أربعة مباحث ١٨

المبحث الأول: مفهوم البيع. ١٩

المطلب الأول: تعريف البيع لغة. ١٩

المطلب الثاني: تعريف البيع في اصطلاح الفقهاء. ٢٠

المبحث الثاني: مشروعية البيع في الإسلام ٢٤

المطلب الأول: مشروعية البيع في النص والإجماع. ٢٤

المطلب الثاني :حكمة مشروعية البيع في الشريعة الإسلامية. ٢٩

المبحث الثالث :أركان البيع وشروطه ٣١

المطلب الأول :أركان البيع عند الفقهاء. ٣١

المطلب الثاني:آداب البيع والشراء ٣٧

المبحث الرابع: بعض الخيارات المؤثرة في عقد البيع. ٤٠

المطلب الأول: مفهوم الخيار لغة وشرعا. ٤٠

المطلب الثاني: خيار المجلس ٤٢

المطلب الثالث: خيار الشرط ٤٤

المطلب الرابع: خيار العيب ٤٧

الفصل الثاني: بيع الدين وصوره وفيه ثلاثة مباحث ٤٩
المبحث الأول: بيع الدين مفهومه وحقيقته ٥٠
المطلب الأول: تعريف بيع الدين لغة وإصطلاحاً ٥٠
المطلب الثاني: مشروعية الدَّين ٥٣
المطلب الثالث: خطورة الدَّين وآثاره على الفرد والمجتمع..... ٥٤
المطلب الرابع:شروط بيع الدين..... ٦٠
المبحث الثاني: صور بيع الدين وأحكامها الفقهية ٦٢
المطلب الأول: بيع الدين المستقر على المدين بثمن حالّ. ٦٢
المطلب الثاني: بيع الدين غير المستقر على من هو عليه. ٦٩
المطلب الثالث: بيع الدين على من هو عليه بدين آخر ٧٢
المطلب الرابع: بيع الدين المؤجل للمدين بثمن مؤجل ٧٦
المطلب الخامس: بيع الدين لغير المدين بثمن حال ٧٨
المطلب السادس: بيع الدين لغير المدين بثمن مؤجل ٨٣
المطلب السابع: التصرف في الدين قبل قبضه ٨٧

المبحث الثالث: الصور المعاصرة لبيع الدين. ٨٩

المطلب الأول: الشيك..... ٨٩

المطلب الثاني: بيع السند ٩٢

الفصل الثالث: المماطلة وأحكامها في الشريعة الإسلامية وفيه مبحثان ٩٥

المبحث الأول: مفهوم المماطلة. ٩٦

المطلب الأول: المماطلة في اللغة وفي الاصطلاح. ٩٦

المطلب الثاني: أسباب المماطلة في الدين. ٩٧

المبحث الثاني: عقوبة المماطلة وأنواع الضرر المترتب عليها. ١٠٢

المطلب الأول: عقوبة المماطل (هل يجوز بيع الحاكم مال المماطل؟) ١٠٢

المطلب الثاني: آثار المماطلة في المعاملات والمجتمع ١٠٥

المطلب الثالث: حكم فرض الغرامة المالية على المماطل. ١٠٧

الفصل الرابع: بيع السلم نموذجاً تطبيقيًا وفيه مبحثان ١١١

المبحث الأول: مفهوم بيع السلم. ١١٢

المطلب الأول: تعريف بيع السلم لغة وإصطلاحاً. ١١٢

المطلب الثاني: مشروعية بيع السلم ١١٦

المطلب الثالث: أركان بيع السلم. ١٢٥

المطلب الرابع: شروط صحة بيع السلم. ١٢٧

المطلب الخامس: السلم الحال. ١٣٢

المبحث الثاني: صور وتطبيقات المعاصرة في بيع السلم..... ١٣٥

المطلب الأول: عقد السلم وتطبيقاته في مجال الزراعة..... ١٣٥

المطلب الثاني إمكانية تطبيق السلم في المجال الزراعي في الصومال. ١٣٩

المطلب الثالث: عقد السلم وتطبيقاته في المصارف الإسلامية. ١٤١

المطلب الرابع: عقد السلم وتطبيقاته في مجال الصناعي. ١٤٤

المطلب الخامس: عقد السلم وتطبيقاته في تمويل التجارة الخارجية..... ١٤٦

المطلب السادس: السلم الموازي صوره وحكمه ١٤٨

المطلب السابع:اختلاف المتعاقدين فى السلم. ١٥٢

المطلب الثامن: الآثار المترتبة على بيع السلم. ١٥٤

المطلب التاسع: التصرف في دين السلم قبل قبضه..... ١٥٦

الخاتمة ١٦٠
أولاً: أهم النتائج التي توصل إلى الباحث ١٦٠
ثانياً: أهم التوصيات التي يقدمها الباحث..... ١٦٢
المراجع والمصادر ١٦٣